

# مستقبل الحركات الإسلامية في الجزائر بعد خدمة الإنترنت البرلمانية الأخيرة

إعداد  
أبو الفضل الإسناوي



ICFST

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

## قضايا

●● محاولة لبلورة تطورات جارية ●●







## قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية

سلسلة شهرية تركز على مناقشة أهم القضايا  
المثارة المرتبطة بالمتغيرات الدولية أو الإقليمية  
المؤثرة على مصر مع طرح الرؤية العلمية  
الموضوعية للتطورات المتصلة بها.

المدير التنفيذي

عادل سليمان

مجلس الأمناء

أحمد فخر (رئيس شرفي)

أسامة الجريدلي

إسماعيل الدفتار

بهجت قرني

قدري حفني

منى مكرم عبيد

المشرف على التحرير

نورمان الشيخ

أسرة التحرير

شيريهان نشأت

المركز الدولي للدراسات  
المستقبلية والاستراتيجية  
مؤسسة بحثية مستقلة غير  
هادفة للربح - (مركز تفكير) -  
تأسس عام ٢٠٠٤ للدراسة  
القضايا ذات الطابع  
الاستراتيجي والتي تتصل  
بالمغيرات العالمية وانعكاساتها  
المحلية والإقليمية .

إعداد

أبو الفضل الإسناوى

بعد خدمة الانتخبات البرلمانية الأخيرة  
مستقبل الحركات الإسلامية في الجزائر



التعريف بالكاتب:

أ/ أبو الفضل الإسناوي

• باحث بمجلة السياسة الدولية - الأهرام.

تقديم:

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ظهرت العديد من الأدبيات التي تتناول بالبحث والتحليل الحركات الإسلامية ودورها مع تركيز واضح على الحركات التي تنتهج العنف وتعلن عدائها صراحة للغرب وخاصة الولايات المتحدة، وفي مقدمتها القاعدة التي أعلنت واشنطن مسئولياتها عن الحادث. ورغم أن عدداً من هذه الحركات يتبع أسلوب العنف منذ بدايتها، إلا أن هذا العنف لم يعد قاصراً أو موجهاً فقط ضد النظام السياسي ورموزه في الدولة المعنية، ولكنه امتد ليشمل مدنيين بل وأطفال. مما أفقد هذه الحركات الشرعية والتعاطف الدولي، التي كانت تحظى بهما في فترات سابقة.

من ناحية أخرى، أصبح نشاط هذه الحركات عابر للحدود والدول، ومن ثم فقد تراجع الفكر التقليدي الذي ساد في الغرب والولايات المتحدة بأن تصاعد هذه الحركات نتيجة قصور الديمقراطية في الدول المعنية، وأنها مشكلة تخص هذه الدول فحسب، وصار الحديث عن تصاعد العنف المسلح للحركات الإسلامية كمسألة "عالمية" يقتضي مواجهتها تضامراً جهود كافة الدول وتعاون أجهزتها الأمنية، وتبادل الخبرات بين مؤسساتها البحثية المعنية بهذه الظاهرة.

وتعتبر الجزائر واحدة من الدول التي عانت من تصاعد العنف من جانب الحركات الإسلامية بها لفترة ليست بالقصيرة، وفشلت السلطة في دمجها بالكامل ضمن الهياكل السياسية والمؤسسية القائمة، لتشكل تهديداً لأمن واستقرار البلاد، وللأمن الإقليمي عامة بإعتبار الجزائر إحدى الدول العربية والإفريقية الهامة، فضلاً عن علاقاتها الخاصة مع فرنسا والتي تُضيف بُعداً أوروباً متوسطي للمشكلة.

ويتضمن هذا العدد من سلسلة "قضايا" تحليلاً لمستقبل الأحزاب والحركات الإسلامية الجزائرية في ضوء نتائج الانتخابات التشريعية في مايو ٢٠١٢، وتراجعها الواضح في الانتخابات، وأيضاً في ضوء التعديلات الدستورية التي أجراها الرئيس "بوتفليقة" والسماح بتأسيس أحزاب دينية جديدة.

## أسرة التحرير

أكتوبر ٢٠١٢



## مقدمة

شكل فشل الأحزاب الإسلامية الجزائرية في الإنتخابات التشريعية المنتهية في مايو ٢٠١٢، والتي أخرجت الجزائر من مُربع الثورات العربية في الشمال الإفريقي، مفاجأة تحتاج إلى تفسير وبحث عن الأسباب التي أدت إلى انكسار هذا التيار، خصوصاً وأن رئيس البلاد "بوتفليقة" قد أجرى تعديلات دستورية تزامنت مع موجة الربيع العربي سمحت بتأسيس أحزاب دينية جديدة لم تستطع كسب ود وثقة الشارع الجزائري، ولم تستطع أيضاً أن تتحالف انتخابياً مع كتلة الأحزاب الإسلامية القديمة، الأمر الذي انتهى بحدوث انشقاقات وانقسامات داخل التيار الإسلامي في مواجهة الحزبان الحاكم للبلاد.

ونظراً لما آلت إليه انتخابات مجلس الأمة الأخيرة من نتائج كانت مفاجأة للإسلاميين أنفسهم، وخاصة بالنسبة الأحزاب الإسلامية التي شاركت في تلك الإنتخابات. فإنه قبل الشروع في تحليل العوامل التي أدت إلى سقوط الأحزاب الدينية كان لابد أن نعرض شكل وملامح الخريطة الإسلامية القديمة في الجزائر، وكذلك الخريطة الجديدة للحركات الإسلامية التي تأسست بعد اصلاحات الرئيس "بوتفليقة" السياسية في ابريل ٢٠١١، وكذلك رصد طبيعة التعديلات السياسية والدستورية التي أجراها الرئيس "بوتفليقة" والتي شكلت مُبادره منه للتحول الديمقراطي لإنقاذ النظام الحاكم من السقوط، والتي لقيت في نفس الوقت قبول لدى رجل الشارع الجزائري بإعتبارها لبث عدداً من المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقدمت بها الحركات الاجتماعية بعد سقوط نظامي "مبارك" و"زين العابدين"، والتي كانت أيضاً سبباً في عذوف المواطن عن مُساندة الأحزاب والحركات الدينية.

من هنا تُحاول الدراسة من خلال سطورها الكشف عن مستقبل الأحزاب والحركات الإسلامية الجزائرية في ظل خريبتها التي تميزت بالجمود والتفتت والانقسام وافتقادها للمصداقية في الوسط الشعبي الذي فضل الاستقرار، وقبل بعملية الإصلاح التدريجي التي يُجريها النظام في مؤسساته التشريعية والقانونية لتحقيق نوعاً من التغيير، وأيضاً في ظل مُواجهتها لنظام سياسي يحكم منذ الإستقلال وتسيطر عليه المؤسسة العسكرية التي تتحكم في مفاتيح السلطة في المجالين السياسي والاقتصادي، ويعتمد على الربيع النفطي من أجل كسب الولاء السياسي وشراء السلم الاجتماعي.

كما تجيب الدراسة أيضاً عن سؤال آخر ينطلق من توقع المستقبل السياسي للحركة الإسلامية التي بدأت تُواجهه انقسامات داخلية بمجرد خروجها من الإنتخابات ورفضها لنتائجها وكذلك إعلان بعضها عن عدم المُشاركة في أول حكومة تشكلت بعد الإنتخابات التشريعية، وقياس مدى قدرة الحركة الإسلامية على الحشد لمُواجهة

النظام في الإنتخابات الرئاسية المقبلة في ٢٠١٤، ومدي تأثيرها في حدوث انفجار شعبي على المدى القريب، قد يلحق الجزائر بموجة الربيع العربي.

### أولاً : خريطة الحركات والأحزاب الدينية في الجزائر:

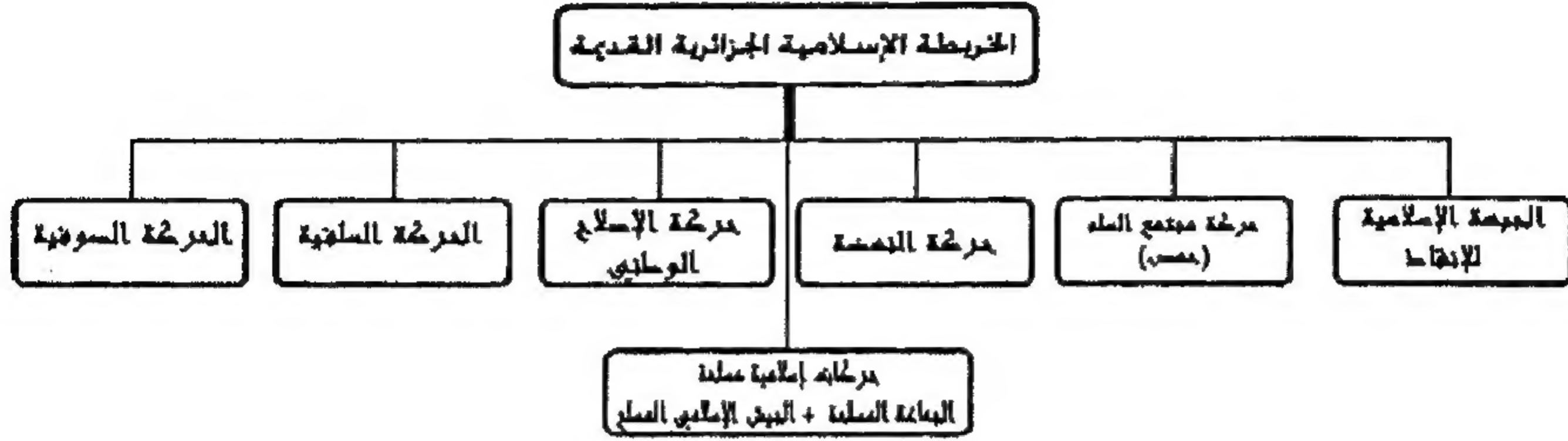
تتسم خريطة التيارات والحركات الإسلامية في الجزائر بالتنوع وتعدد الاتجاهات، فكل ألوان الطيف الإسلامي تكاد تتواجد في داخل الحالة الإسلامية الجزائرية، كما أن المستجدات والمتغيرات التي تمر بها البلاد تترك بصماتها على ملامح هذه الخارطة، فتتغير الأسماء، وتتبدل التوجهات، وتظهر قوى وتختفي قوى أخرى، وتندمج قوى وتنشق قوى من قوى أخرى .

لكن قبل الخوض في تفاصيل ملامح هذه التيارات الدينية، كان لابد علينا أن نوضح أن الحركة الإسلامية في الجزائر تغيرت ملامحها بعد ثورات الربيع العربي، خصوصاً بعد التعديلات الأخيرة التي أجراها الرئيس "بوتفليقة" في قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون الأحزاب الجزائري، فتشكلت أحزاب سياسية قامت على أساس ديني يبلغ عددها أكثر من ثلاثة أحزاب خاضت جميعها الإنتخابات التشريعية الأخيرة.

### الخريطة الإسلامية الجزائرية القديمة :

نعرض هنا الحركات الإسلامية التي تأسست قبل تعديلات "بوتفليقة" الدستورية في إبريل ٢٠١١، والتي تنشط سياسياً واجتماعياً بين الحين والآخر، ولا تزال تأثيراتها ظاهرة في الساحة الجزائرية، والتي لعل أهمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة مجتمع السلم "حمس"، وحركة "النهضة"، وحركة الإصلاح الوطني، والسلفية العلمية، والجماعة الإسلامية المسلحة، والجيش الإسلامي للإنقاذ، والجماعة السلفية للدعوة والقتال، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.





شكل رقم (١)

### ١. الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

نشأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد الإنفتاح الذي شهدته الجزائر أواخر الثمانينيات، وقرار التعددية السياسية للمرة الأولى عام في دستور ١٩٨٩. وأعلن رسمياً عن تأسيس الجبهة في مارس ١٩٨٩، وحصلت على الترخيص الرسمي كحزب من وزارة الداخلية في سبتمبر من نفس العام، وتأسست الجبهة بقيادة الشيخان "عباس مدني" و"علي بن حجاج"، وتكونت في ذات الوقت من تحالف تيارات إسلامية غير متجانسة، حيث تكونت من سلفيين وجهاديين، بالإضافة إلى بعض تيارات الإخوان المسلمين، وبالتحديد التيار المحلي للإخوان المسلمين بزعامة الشيخ "محمد السعيد"، وكذلك تيار الشيخ "عبدالله جاب الله"، بينما لم يُشارك التيار العالمي للإخوان المسلمين ممثلاً في الشيخ "محفوظ نحناح" والشيخ "محمد بوسليمان" في تأسيس الجبهة.

### أ. المشوار السياسي والنضالي للحركة:

بمجرد تأسيس "الجبهة"، خاضت المعركة الانتخابية في الانتخابات البلدية ١٩٩٠، وحقت فيها فوزاً كبيراً، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى إدخال تعديلات على قانون الانتخابات للحيلولة دون تكرار فوز "الجبهة" الكاسح في الانتخابات العامة، وفي نهاية مايو من نفس العام نتيجة التظاهرات التي نفذتها الحركة اعتراضاً على ضغوط السلطة ضد تحركاتها، تم اعتقال عدد من قيادات "الجبهة" وعلى رأسهم "عباسي مدني" و"علي بن حجاج" اللذان حُكما عليهما بالسجن ١٢ عاماً. ورغم عمليات الاعتقال التي تعرض لها قيادات "الجبهة" إلا أنها حققت فوزاً كاسحاً

في انتخابات الدورة الأولى من أول انتخابات تشريعية تمت بعد اقرار التعددية السياسية، حيث حصلت على ١٨٨ مقعداً من مقاعد البرلمان التي يبلغ عددها ٤٣٠ مقعداً. وفي مارس ١٩٩٢ أصدر القضاء الجزائري قراراً بحل "الجهة" واعتقال عدد كبير من قياداتها الأمر الذي أدى إلى فرار عدد كبير من أعضائها إلى الجبال وتوزيعهم على عدد من الجماعات المسلحة الجزائرية التي أعلنت الجهاد ضد السلطة لتغرق الجزائر في حمام من الدم طوال عقد التسعينيات، والتي أطلق عليها العشيرة السوداء، والتي راح ضحيتها حوالي ٢٠٠ قتيل.

### ب. الوضع الحالي للحركة :

رغم قصر الفترة التي عاشتها "الجهة" كحزب سياسي مُرخّص له إلا أن تأثيرها على الساحة الجزائرية لا يزال في الشارع الجزائري مُتمثلاً في مجرد تصريحات وبيانات دون المشاركة السياسية والذي ظهر واضحاً في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٢، فقبل ٢٤ ساعة من إجراء الانتخابات التشريعية في الجزائر، دعت الجهة الإسلامية للإنقاذ، السلطات الرسمية، لإلغاء الانتخابات، وتنظيم مرحلة انتقالية، من خلال تشكيل مجلس تأسيسي تمثيلي، تشترك فيه جميع القوى السياسية الشرعية دون استثناء، لإدارة مرحلة انتقالية، يُشكل فيها حكومة إنقاذ وطني تُشرف على تحضير انتخابات حرة تعددية وشفافة ونزيهة، لنقل السلطة إلى الشعب الجزائري، ليسترجع حريته وسيادته. ودعا "عباسي مدني"، و"علي بن حاج"، الشعب الجزائري إلى مواصلة "وقفه البطولية واستمرار سعيه الحثيث من أجل التغيير الجذري لنظام حكم غير شرعي وفاسد بطريقة سلمية حضارية واعية والتمسك بوعيه التاريخي، لإفشال كل المخططات التي تستهدف أمنه واستقراره وترهن مستقبل أجياله".

### ١. حركة مجتمع السلم "حمس" :

تعود جذور هذه الحركة إلى جماعة الموحدين التي أسسها الشيخان "محفوظ نحناح" و"محمد بوسلماني" لمواجهة التوجه الاشتراكي للنظام الجزائري بعد انقلاب ١٩٦٥، وتُمثل هذه الحركة تيار الإخوان المسلمين، وانتهجت الحركة منذ تأسيسها خيار المشاركة في العملية السياسية الجزائرية، وفي عام ١٩٩٦، أزالت الحركة من اسمها صفة الإسلامي لتصبح حركة مجتمع "السلم"، وفي عام ٢٠٠٣ بعد وفاة مؤسس الحركة انتهج "أبوجرة سلطاني" قائدها الثاني التقرب للسلطة والرئيس وشارك في الائتلاف الحاكم حتي قبل انتخابات مايو ٢٠١٢. وقد انحرفت الحركة خلال فترة "أبوجرة" عن العمل الدعوي وعن الخط الإخواني الذي تأسست عليه، وبسبب ذلك واجهت مجموعة من الإنشقاقات وانشقت منها حركة الدعوة والتغيير للنهوض بالعمل الدعوي، وخاضت الحركة الانتخابات التشريعية الأخيرة في مايو



٢٠١٢ تحت تحالف الجزائر الخضراء التي ضمت كل من حركة مجتمع "السلم" وحركة "النهضة" و حركة "الإصلاح الوطني"، وحصلت على ٥٠ نائباً.

## ٢. حركة النهضة :

تأسست حركة "النهضة" أو حزب "النهضة" عام ١٩٩٠، بقيادة مؤسسها "عبدالله جاب الله"، وفي عام ١٩٩٩ تعرض حزب "النهضة" لحركة انشقاق حيث انشق مؤسسها الرئيسي "عبدالله جاب الله" لخلاف بينه وبين "الحبيب آدمي" بسبب تأييد الأخير وأنصاره للرئيس "بوتفليقة"، والتي انهارت الحركة بعهداها حيث انخفض عدد نوابها في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢ إلى نائب واحد بدل من ٣٤ نائباً والتي بسببها تولى "فاتح ربيعي" إدارة الحركة بدل من "آدمي" بعد استقالته، وانتخابات ٢٠١٢ الماضية خاضت الحركة المعركة تحت ائتلاف الجزائر الخضراء، والتي حقق التحالف ٥٠ مقعداً، في حين حقق حزب "العدالة والتنمية" المنشق عنها ٧ مقاعد.

## ٣. حركة الإصلاح الوطني :

أسسها "عبدالله جاب الله" وأتباعه المنشقين عن حزب "النهضة" عام ١٩٩٩، وخاض الحزب أول انتخابات له عام ٢٠٠٢ وحصل على ٣٤ مقعداً، ورغم حصوله على المركز الثاني في تلك الانتخابات إلا أنه رفض المشاركة في الحكومة، وفضل الاحتفاظ في المعارضة، وشهد الحزب صراعات داخلية قبل انتخابات عام ٢٠٠٧، أدت إلى انقسام الحزب إلى جبهتين، واحدة بقيادة "جاب الله"، والأخرى بقيادة "محمد بولحية"، ووقتها تم الإطاحة بـ "عبد الله جاب الله" من رئاسة الحزب، وحصل الحزب على ثلاثة مقاعد فقط في تلك الانتخابات، وفي انتخابات ٢٠١٢ التشريعية عاد التقارب بين حزب "النهضة" و "الإصلاح"، وتم خوض الانتخابات تحت تحالف الجزائر الخضراء التي حصل فيها التحالف على ٥٠ مقعداً، في حين حصل حزب "العدالة والتنمية" الذي أسسه "جاب الله" المنشق عن الحركة على ٧ مقاعد رافضاً التحالفات الإسلامية.

## ٤. الحركة السلفية :

تعود نشأة الحركة السلفية في الجزائر إلى السبعينيات، وتجد الحركة السلفية في الجزائر في العودة للسلف الصالح السبيل الوحيد للخلاص من البدع والفرقة الدينية، ولم يتجسد دور الحركة السلفية السياسي على أرض الواقع إلا بعد ظهور "علي بلحاج" في المسرح السياسي، وتنقسم الحركة السياسية في الجزائر إلى سلفية علمية والسلفية الحركية والسلفية الجهادية، ويتركز السلفيون الدعويون والحركيون في المدن والقرى في الجزائر وفي العاصمة، و تتصف السلفية الجزائرية حالياً بالبعد

عن الممارسة الفعلية للسياسة، حيث أنها في الإنتخابات البرلمانية الأخيرة اقتصر دورها على المشاركة في التصويت دون الدخول في تحالفات وائتلافات مع باقي التيارات الإسلامية الأخرى، ويختلف التيار السلفي في الجزائر عن نفس التيار في مصر، حيث يرفض معظم السلفيين هناك ممارسة السياسة، معتبرين أن خلط السياسة بالدين مفسدة، فهؤلاء منغلِقون على أنفسهم في المجتمع يُمارسون حقهم في الدعوة من خلال منابرهم الإعلامية الخاصة.

### ٥. الحركة الصوفية :

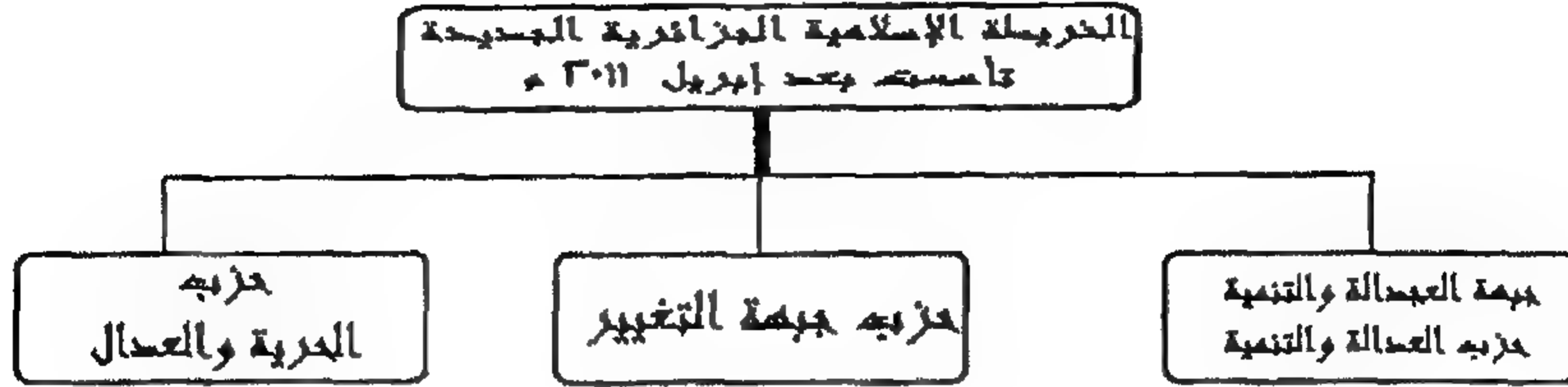
تتصف الحركة الصوفية في الجزائر بالمتسياسة لصالح السلطة الحاكمة، حيث يلاحظ أن الطرق الصوفية الجزائرية تعمل لصالح نظام "بوتفليقة" وحكومة مقابل الحصول على دعم مادي ومعنوي يجعلها تترتمي في أحضان النظام وتسير على طول الخط معه، وتؤيد سياساته وتدعمه انتخابياً ضد الحركات الإسلامية الأخرى. وإلى جانب الحركات الإسلامية السابقة، توجد حركات إسلامية مُسلحة منها الجماعات المُسلحة، والتي لم يعد لها نشاط ولا وجود فعلي في الجزائر الآن، وأيضاً الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي تأسس كجناح عسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ وحل نفسه عام ١٩٩٧، وأعلن قائده "مدني مزراق" توقيع هدنة مع الحكومة، وتطور التنظيم بعد مُصالحة أتباعه مع النظام إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

### الخريطة الإسلامية الجزائرية الجديدة:

نتيجة أحداث الربيع العربي في المنطقة، بدأت محاولات إصلاح من قِبَل النظام الجزائري كان من أهمها اعتماد قانون جديد للأحزاب، كان من نتائجه، فتح الباب أمام أحزاب جديدة، مع استمرار الحظر على حزب "جبهة الإنقاذ"، وحرمان قيادتها من المشاركة في الحياة السياسية، أو إنشاء أحزاب، أو الانضمام إلى أحزاب سياسية قائمة، وذلك بموجب قوانين المُصالحة العامة التي قادها الرئيس "بوتفليقة"، وبلغ عدد الأحزاب الإسلامية المؤسسة بعد تعديلات الدستور للرئيس "بوتفليقة" في إبريل عام ٢٠١١ الماضي، ثلاثة أحزاب هي حزب "الحرية والعدالة"، الذي يتزعمه "محمد السعيد"، المرشح للإنتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩، وهو إسلامي مُعتدل، والحزب الثاني هو "جبهة التغيير"، مؤسسه "إخوة عبدالمجيد مناصرة"، وحزب "جبهة العدالة والتنمية" المنبثق من حركتي "النهضة" و"الإصلاح"، ومؤسسهما "عبدالله جاب الله".



## شكل رقم (٣)

١. جبهة العدالة والتنمية :

مؤسسه الشيخ "عبدالله جاب الله" بعد صراع طويل مع بعض قيادات الحركات الإسلامية المؤسسة منذ بداية التسعينيات، حيث كان "عبدالله جاب الله" مشاركاً في ولادة العديد من الأحزاب والحركات القديمة، والتي كان يُقال منها بعد تأسيسها نتيجة مؤامرات داخلية بتلك الحركات والأحزاب والتي منها حركة "النهضة"، وحزب "النهضة" الذي أُقيل منه، وقد حصل حزب "العدالة والتنمية" على رخصة ممارسة العمل السياسي في مارس ٢٠١٢، وقد خاض الحزب المعركة البرلمانية الأخيرة منفرداً رافضاً الانضمام إلى كتل الجزائر الخضراء الذي ضم كل من حركة "حمس" وحركة "النهضة" و"الإصلاح"، أو الانضمام مع أي تحالف إسلامي آخر ليحصل على سبعة مقاعد في البرلمان الأخير.

٢. حزب جبهة التغيير :

مؤسسه "إخوة عبدالمجيد مناصرة" في ٢١ مارس ٢٠١٢، ليدخل المعركة الانتخابية البرلمانية الأخيرة، ويُعد مؤسسة "عبدالمجيد مناصرة" امتداداً طبيعياً لحركة "حمس" الأولى بقيادة الشيخ "محفوظ نحناح"، وقبل أن يحدث الخلاف داخل حركة "حمس" الأولى، وانقسام الحركة إلى تيارين متصارعين، الأول بقيادة "عبدالمجيد مناصرة" الداعي للتغيير ووضع مسافة فاصلة عن السلطة، وتيار رئيس الحركة "أبوجرة سلطاني" الذي تولى الحركة بعد وفاه مؤسسها ٢٠٠٣ م. ونتيجة الصراع بين التيارين وانفصال الكتلة البرلمانية للحركة إلى كتلتين، الكتلة القديمة بقيادة "أبوجرة سلطاني" وكتلة "عبدالمجيد مناصرة" التي عُرفت بحركة الدعوة والتغيير والتي تأسس من روحها وفكرها الحزب الجديد "جبهة التغيير".

### ٣. حزب الحرية والعدالة :

مؤسسه "محمد السعيد" المرشح في الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٩، لمنافسة الرئيس "بوتفليقة"، وحزب "الحرية والعدالة" يُصنّف من الأحزاب الإسلامية غير الأصول الإخوانية، ويُعتبر من أحزاب الدرجة الثانية بالمُقارنة بـ "العدالة والتنمية" و "حمس" و "النهضة والإصلاح"، وترجع محاولات تأسيس "الحرية والعدالة" إلى عام ٢٠٠٩، حيث سعى منذ ذلك التاريخ السيد "محمد السعيد" للحصول على الإعراف من السلطة بممارسة الحزب لحقه السياسي والقانوني، لكن نتيجة ارتباط اسم المؤسس لحركة "الوفاء والعدل" الدكتور "أحمد طال الإبراهيمي" الوزير الأسبق وأحد أعمدة النظام في ثمانينيات القرن الماضي بالسيد "محمد السعيد" تأخرت الموافقة على تأسيس الحزب، وإذا كان فيما بعد حاول "محمد السعيد" فك الارتباط التنظيمي بحركة الوفاء، فإن السلطة في الجزائر لم تقتنع، مُعتبرة أن حزب "الحرية والعدالة" سيكون حزب سياسي بواجهة يقودها "محمد السعيد"، ويتحكم فيه في الواقع الإبراهيمي.

### ملاح وتطور الحركات الإسلامية في الجزائر:

تتشرك الحركة الإسلامية في الجزائر مع بقية الحركات الإسلامية في الوطن العربي في صفات متعددة، حيث تتميز بشعبويتها وقدراتها التعبوية على اختراق كافة الشرائح الاجتماعية والإقتصادية، ويرجع ذلك إلى تراجع دور الدولة الوطنية في الحفاظ على المنظومة الأخلاقية التي يجب أن تسود وتتحكم في المجتمع، فضلاً عن تراجع قرارها وهيمنتها لصالح قوى خارجية أجنبية داعمة، وعليه فأخذت الحركات الإسلامية من الدين كمحرك لإنقاذ الدولة وجهازها السياسي وبالتالي فأصبح المرجع الديني علامة اجتماعية وثقافية وسياسية، وأخذت الدلالات والتعابير الدينية توظف من أجل توطيد جماعي للهوية مما جعل المسيرة الدينية تفقد طابعها العفوي لتصبح مسيرة يشوبها العنف من أجل التغيير. ولم تكن أغلب الحركات الإسلامية في الجزائر تنشأ باعتبارها جماعات سياسية وإنما وُصفت بأنها جماعات دعوية تتبنى العمل لإعادة المنهج الإسلامي إلى واقع الحياة، وكانت الدول التي تسمح للإسلاميين بالممارسة السياسية كانت تسعى بالأساس إلى ضبط مستوى تفوقها وانتشارها ومدى تحركها في الانتخابات حتى حد معين. وكان ظهور الحركة الإسلامية في الجزائر كقوة سياسية مع بداية الثمانينيات تتسم بالتأليف بين إستراتيجية أخذ السلطة واستراتيجية المُجابهة العنيفة، وكان الربط بين النخبة الإسلامية والجماهير هو الوسيلة للحركات الإسلامية لفرض نفسها على المسرح السياسي الوطني كقوة معارضة أساسية.

تطورت حركات الإسلام السياسي في الجزائر بسبب التحوّلات السياسية التي مرت بها البلاد، وتوافر هامش من الحرية بعد التحوّل نحو التعددية الحزبية،



وخرجت من نطاق العمل الدعوي والتلقين الديني إلى السعي نحو تكوين قاعدة شعبية تمكنها من الوصول للسلطة، مُستخدمة في ذلك الخطاب الديني لإقناع الناصحين بمصادقية برامجها الانتخابية، التي تسعى إلى تغيير أسس النظام السياسي غير الإسلامي، بأدوات الديمقراطية نفسها، وتمثلت الحركات الإسلامية التي واكبت التطور في ثلاثة حركات إسلامية أساسية هي تنظيم الإخوان المسلمين الجزائريين، وتنظيم حركة الجائزة، والحركة السلفية، وقد تأثرت هذه الحركات الثلاثة في تطورها بموجة الصحوة الإسلامية وانتشار حركات الإسلام السياسي، فقد انطلقت حركة الإخوان المسلمين الجزائريين من التجربة المصرية، وانطلق تنظيم حركة الجائزة من تجربة ودور جمعية العلماء المسلمين التاريخي في الثورة الجزائرية وما بعد الاستقلال، وقد نبعت الحركة السلفية وتأثرت من الحركة الوهابية في المملكة العربية السعودية.

### تتمثل أهم ملامح الحركة في:

١. جميع التكتلات الإسلامية في الانتخابات سواء القديمة منها أو التكتلات الإسلامية الجديدة واجهت تعثرات كبيرة، فكانت مجرد تحالفات تنشأ بين أحزاب أو حركات تشعُر بالضعف وتتخوف من نتائج الانتخابات، بدليل أن حزبي "جاء الله" "العدالة والتنمية" و "مُنصرة" "جبهة التغيير" رفضا في انتخابات يوليو ٢٠١٢ التشريعية الانضمام إلى كتل الجوائر الخضراء، رغم العديد من اللقاءات والمشاورات التي تمت بين قيادات الأحزاب الدينية على خوض المعركة في تحالف واحد.
٢. الإسلاميين في الجزائر انقسموا إلى شقين، الأول يؤمن بالتغيير السلمي والوصول للسلطة عبر صناديق الاقتراع، والثاني معارض للنظام ويرفض التعامل معه، والمشاركة في الانتخابات مهما كانت نواياها.
٣. ثبات حالة الانقسام داخل الحركة الإسلامية في الجزائر منذ ١٩٩١، وهو تاريخ أول انتخابات تشريعية تعددية حتى موعد الانتخابات التشريعية الأخيرة في يوليو ٢٠١٢، وبعدها مُتمثلاً في عدم وحدة الموقف تجاه نتائج الانتخابات والموقف من تشكيل الحكومة، وحضور جلسات البرلمان.
٤. التنافس بين مشايخ وقيادات الحركة الإسلامية في الانتخابات التشريعية والبلدية انعكس سلباً على نشاط الحركة الدعوي والتربوي، وبذلك تكون الحركة قد تفرغت من محتواها الأصلي في النشاط الدعوي والتربوي إلى العمل بالسياسة، وبذلك تكون الحركة قد فقدت توازنها كحركة إسلامية، وأصبح يتحول معظمها إلى أحزاب سياسية صرف، وتخوف بعضها ساعياً إلى الدعوة إلى غلبة الجانب التربوي على الجانب السياسي فيها، ومنها حركة "الدعوة والتغيير".

٥. على مدى ١٤ عاماً من حل جبهة "القيم الإسلامية"، لم يكن هناك نشاطاً للإسلاميين يُذكر في الجزائر، لكنهم سرعان ما عادوا للظهور من جديد بعد الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، وتحولت المساجد مرة أخرى مسرحاً لخطاباتهم، وكثف الإخوان المسلمون تواجدهم داخل الجزائر عن طريق الكتب الدينية والمجلات.

٦. بعد انتصار الإسلاميين في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩١، وحل جبهة "الإنقاذ" بحكم قضائي في مارس ١٩٩٢، انقسمت الحركة الإسلامية في الجزائر إلى أربعة توجّهات سياسية وقانونية وعسكرية وسرية مما أدى إلى ضعفها واقتناع قياداتها بالعودة إلى العمل السياسي القانوني والقبول بمشروعية المصالحة الوطنية، والإنخراط في العمل السياسي القانوني وتشكيل العديد من الأحزاب السياسية الذي أدى إلى إضعاف جبهة الإنقاذ الوطني اضعافاً ابدياً، كذلك تشتت أصوات الإسلاميين في أي انتخابات وهو ما يُفسر سبب فشلهم في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

٧. افتقاد الحركة الإسلامية في الجزائر مؤخراً لولاء نسبة كبيرة من الشباب الجزائري، بسبب عدم رغبتهم في الدخول في عُنف جديد، إضافة إلى قراءتهم للمشهد العربي بعد صعود التيارات الإسلامية هناك وارتباك دورها في خدمة المواطن، مما أدى إلى فقدانها إلى أكثر من ٧٠ في المئة من أصوات الناخبين في انتخابات مايو ٢٠١٢ والمُتمثلين في الشباب.

٨. شكلت انتخابات مايو ٢٠١٢ التشريعية تحدياً صارخاً للحركة الإسلامية الجزائرية، بسبب الفشل الانتخابي وأيضاً بسبب صعود الإسلاميين في الدول القريبة من الجزائر، الأمر الذي قد يدفعها مُستقبلاً في حالة نجاح التجارب الإسلامية في المنطقة إلى التحول من دائرة الفرقة والتشتت إلى التقارب والتنسيق، ومن دائرة التنظيم والثخبة إلى دائرة الشعب والمجتمع، ومن دائرة مُشاركة بعضها في الحكومة وليس في الحُكم، إلى دائرة الشراكة الحقيقية ووضعيتها في الحكومة والحُكم معاً.

٩. احتمالات انعكاس ما يجري في مصر وتونس من اضطرابات التي كان آخرها في مصر (أحداث رفح التي راح ضحيتها ١٦ ضباط وجندي من أفراد القوات المسلحة). بالإضافة إلى وعدم وضوح الرؤية بسبب حُكم الإسلاميين في هذه الدول، مع غياب التيار الإسلامي من المشهد السياسي الجزائري، إلى تراجع الإقبال على أحزاب الحركة الإسلامية، وتفرّق أتباعها لأسباب عديدة، أهمها على الإطلاق، أحداث ووقائع عايشتها الجزائر في عقد التسعينيات (١٩٩١-٢٠٠١) هذا من جهة، والعمل على التقارب بالقوى الوطنية الديمقراطية لتحل محل التيار الإسلامي على الأقل في السنوات العشرة القادمة - بداية من



الانتخابات التشريعية المنتهية في مايو، وانتهاء الانتخابات الرئاسية ( ٢٠١٢ - ٢٠١٤ ) من جهة أخرى.

### ثانياً: مبادرات التحول الديمقراطي الأخيرة في الجزائر :

أخذت موجة التحول الديمقراطي في الانتشار بين دول الشرق الأوسط وباتت تنتقل من دولة إلى أخرى، فمنذ أن انطلقت الشرارة الأولى في تونس حتى إنتقلت إلى عدة دول عربية، لم يكن الشارع الجزائري بعيداً عن تلك الأحداث، فأخذت الحركات الاحتجاجية في التصاعد متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي إنتشرت في الوطن العربي، والتي أطلقتها أحزاب المعارضة والمواطنين الجزائريين العاديين الذين إتخذوا من الحراك العربي دافعاً لهم للمطالبة بإصلاحات كان أهمها على المستوى الإقتصادي، والإجتماعي، والسياسي.

وكان هناك عدة أسباب أدت لتحرك الشارع الجزائري ضمن الموجات الاحتجاجية، فهناك أسباب غير مباشرة كان أبرزها الدوافع الإقتصادية : كالبطالة وغلاء المعيشة والسكن وارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث يبلغ معدل البطالة في الجزائر التي يبلغ تعداد سكانها ٣٥ مليون نسمة بنحو ١٠% حسب الأرقام الرسمية، غير أن منظمات مُستقلة تُقدر النسبة بنحو ٢٥% ، وفي النواحي السياسية كانت المعارضة تتهم نظام "بوتفليقة" بإغلاق المجال السياسي على الثلاثة أحزاب فقط المكونة للحكومة وعدم السماح لغيرها بخوض غمار العملية السياسية منذ عام ١٩٩٩. بالإضافة إلى ذلك، استمرار العمل بقانون الطوارئ حيث فُرضت حالة الطوارئ في الجزائر منذ عام ١٩٩٢ حين ألغيت الانتخابات التشريعية على إثر العنف المُسلح ومقتل أكثر من ٢٠٠ ألف من الجزائريين، وبالتالي جاءت هذه العوامل الداخلية لتعمل بدفع الأسباب المباشرة والعامل الخارجي الذي ظهر في ثورتى تونس ومصر وما حققه الشارع العربي في كلا البلدين.

### إصلاحات "بوتفليقة" الدستورية لإتقاذ النظام وعزلة التيارات الإسلامية :

سعى الرئيس الجزائري إلى إقرار عدة إصلاحات شملت تحسين الحياة السياسية والاقتصادية للمواطنين، لم تأتي من إرادة سياسية واضحة ولكنها كانت نتيجة لممارسة الضغط على النظام من جهتين: الضغط الداخلي في ظل تصاعد الاحتجاجات والمظاهرات التي إندلعت في الجزائر مع بداية عام ٢٠١١، ومن جهة أخرى الضغط الخارجي من القوى الكبرى التي تتعامل مع الجزائر، مثل فرنسا ودول الإتحاد الأوروبي، فضلاً عن مؤثرات الثورات العربية التي أثرت على شعوب جميع دول الجوار.

لكن نتيجة استمرار الاحتجاجات في الشارع الجزائري، بدأ النظام الجزائري يُطلق إصلاحاته على مراحل وبالتدريج، وجاءت أول هذه الإصلاحات بالإعلان عن إلغاء حالة الطوارئ في الثاني والعشرين من فبراير ٢٠١١، وقد جاء هذا القرار كما وصفه المراقبون تفادياً للهزات الشعبية في العالم العربي، وما بين مسيرات الطلاب والإسلاميين وتصريحات المسؤولين بالتغيير والإصلاح استمر التفاعل في الشارع الجزائري حتى جاء خطاب الرئيس "بوتفليقة" في منتصف إبريل يطلب فيه من البرلمان القيام بإصلاحات سياسية تتضمن مراجعة قانون الانتخابات بما يُعزز الممارسة الديمقراطية، ويُعلن الرئيس لأول مرة أنه سيعمل على تعديل دستور البلاد من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية، أيضاً سشارك في صياغة ذلك التعديل لجنة دستورية بمشاركة التيارات السياسية الفاعلة، بالإضافة إلى مراجعة قانوني الانتخابات والأحزاب، وتطوير الحقوق السياسية للمرأة، وحقوق الإنسان، وحرية الإعلام بما يُعزز المسار الديمقراطي.

ونتيجة لتحركات الشعب الجزائري التي لم تتوقف، قام الرئيس "بوتفليقة" في ١٥ إبريل ٢٠١١، بإجراء تعديلات في الدستور الجزائري الحالي الذي أقر في سنة ١٩٩٦، حيث يُتيح الدستور (وفقاً للمادة ١٧٦ من الدستور) إجراء التعديلات بعد موافقة ثلاثة أرباع البرلمان، وأيضاً نتيجة للإحتجاجات الإجتماعية قام رئيس الوزراء بإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية لتلبية مطالب المُستثمرين ورجال الأعمال.

### الإصلاحات الدستورية الدستورية تمثلت في :

١. قانون زيادة عدد المقاعد البرلمانية حيث أقر البرلمان الجزائري نصّ قانون مُرفق بقانون الانتخابات المعدل يُحدد عدد الدوائر الانتخابية ويرفع عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني من ٣٨٩ عضو إلى ٤٦٢ عضو.

٢. قانون الأحزاب الذي اعتبر من أهم الإصلاحات حيث يسمح بالترخيص لأحزاب سياسية جديدة بعد ١٠ سنوات من التجميد، حين اعتبره البعض وسيلة لمزيد من الرقابة على المعارضة.

٣. قانون الإعلام الذي سمح لأول مرة بفتح قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة بعد ٥٠ سنة من احتكار الدولة للقطاع المرئي والمسموع.

٤. قانون التمثيل النسائي في المجالس المُنتخبة حيث يمنح للمرأة نسبة ما بين ٢٠% - ٤٠% من المقاعد حسب كثافة السكان، من دون أن يفرض وضعها على رأس القوائم.



٥. قانون الجمعيات المدنية الذي يُنظم إجراءات وشروط إنشاء الجمعيات التي يُقدمها على أنها تجمع أشخاص "يُريدون تقاسم معارفهم ونشاطاتهم بدون هدف ربحي"، واستثنى القانون الجمعيات الدينية التي أحالها إلى نظام خاص في حين نظم لأول مرة عمل الجمعيات الأجنبية.

٦. قانون يُحدد حالات التنافي بين منصب النائب والمهن الأخرى حيث جاء هذا القانون إقراراً لمنع النائب من الجمع بين منصبتين والذي يتسبب في تعارض بين مهمته ومصالحه.

وإلى جانب هذه الإصلاحات الدستورية، قامت الحكومة الجزائرية أيضاً بإجراء إصلاحات اقتصادية بالتشاور مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لتهئية رجال الأعمال وقطاع الإستثمار. الإصلاحات الاقتصادية تمثلت في:

١. إلغاء القرض المُستندي، لتسهيل اجراءات استيراد المواد والتجهيزات المُوجهة للإنتاج بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

٢. تحقيق مُعاملة مُنصفة بين القطاعين العام والخاص، واضفاء الإستقرار على التشريع الاقتصادي، وإلغاء بعض الإجراءات التي تقف عائقاً أمام المُنتجين على غرار القرض المُستندي، بسبب تأخير عمليات التمويل ووصول السلع.

٣. تحمل الحكومة جزء من نسبة الفائدة على القروض المُوجهة للإستثمار، بحيث لا يدفع المُستثمرون سوى ثلاثة ونصف في المئة من الفوائد، بما أن الخزينة العمومية تتكفل بتخفيض اثنين في المئة.

٤. تشجع الحكومة البنوك على الإبقاء على نسبة ٥.٥ % من الفوائد التي تُطبقها على القروض المُوجهة للإستثمار.

موقف التيار الاسلامي وقوى المعارضة ومنظمات المجتمع المدني من هذه الإصلاحات:

وتباينت ردود الأفعال على القوانين التي أقرها الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة"، ففي الوقت الذي ظهرت فيه لامبالاه شعبية مُثيرة للدهشة خصوصاً من قبل المواطن الجزائري العادي، وصف المُعارضين للنظام الإصلاحات التي إنتهى إليها البرلمان غير حقيقية، وهي فقط مُحاولَة لإيقاف الشعب عن الإستمرار في الإحتجاج على سياسات الحكومة، مؤكدين أن القوانين والنصوص التي تتعلق بالعملية السياسية مثل: قانون الإنتخابات وقانون الأحزاب السياسية ستبقى غير فعالة في ظل غياب القوى السياسية المُحركة للإصلاح السياسي، وتراجع الإرادة السياسية

لتطبيق تلك الإصلاحات وتحويلها من نصوص إلى أرض الواقع ليشعر بها المواطن الجزائري. وضمن تلك ردود الأفعال، إنتقد رئيس حركة "حمس" الإصلاحات واعتبر أن القوانين التي صدق عليها البرلمان لا تضمن الحريات والانفتاح السياسي والإعلامي، وأوضح أن الرأي العام غير مُتحمس لهذا المستوى من الإصلاحات بسبب التضييق على الحريات السياسية والإعلامية والنقابية والمجتمعية. وبالتالي قد تكون الإصلاحات مقتصرة على ترتيب وضع النظام القائم وليس بهدف تغييره، وتعمل لمواجهة الشارع الجزائري وتفادي موجات الربيع العربي، وانتقدت أيضاً حركات المجتمع المدني الإصلاحات، واعتبرت "حركة الشباب المستقل من أجل التغيير" رفع حالة الطوارئ من قبل النظام تمت دون أن تُحدد المسؤوليات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في ظل العمل بالقانون، كما انتقدت الحركة استبدال نظام الترخيص بنظام التصريح المعمول به حالياً فيما يتعلق بقانون الجمعيات، وكذلك القيود المفروضة على الجمعيات الأهلية الدولية وعلى تمويل الجمعيات الجزائرية من الخارج، واتفقت أيضاً منظمات المجتمع الجزائري التي تتخذ من الخارج مقرات لها، بأن الإصلاحات تحتاج إلى المزيد سواء على مستوى القوانين أو الممارسات، وفي شتى الميادين السياسية والاجتماعية.

### أسباب خروج الجزائر من موجة الصعود الإسلامي:

انطلاقاً من إصلاحات "بوتفليقة" وحكومته التي كانت سبباً رئيسياً من أسباب خروج الجزائر من مربع الثورات في شمال إفريقيا، نتطرق إلى البحث عن الأسباب الأخرى التي شاركت في وصول الجزائر إلى نفس النتيجة التي أدت إلى تراجع الإسلاميين الجزائريين بشكل كبير وغير متوقع في ظل صعود النماذج التونسية والمصرية والمغربية حيث إختزلت الحركات والتيارات الدينية برلمانات هذه البلاد عبر صناديق الاقتراع بدافع من الشعوب التي قادت الثورات الاحتجاجية فيها، وترجع أسباب خروج الجزائر من مربع الثورات الشمال إفريقية إلى:

#### ١. أسباب مرتبطة بيقظة النظام الجزائري والتحرك بسرعة لمواجهة موجة التغيير في كل من مصر وتونس وهي:

- ان النظام الجزائري واجه المظاهرات الشعبية دون عنف، بل أسرع في إطلاق سراح المحبوسين، واستجاب على الفور لمطالب المتظاهرين الاجتماعية المشروعة وذلك بتجميد الأسعار ورفع في الأجور.
- شرع النظام على الفور في إصلاحات سياسية عديدة شملت مجالات الإعلام، وتأسيس الجمعيات وتكوين الأحزاب، ومشاركة المرأة في الهيئات البرلمانية وتنظيم الانتخابات وتنظيم البلديات.
- أبدى النظام الجزائري في لحظة انطلاق المظاهرات رغبته في تعديل ملفات اقتصادية متوقفة منذ سنوات.



- اعلان النظام عن قبوله مُبكراً بمُراقبة الإنتخابات البرلمانية، واعتماداً لأكثر من ٥٠٠ مراقباً دولياً، كما نبه إلى أن البرلمان القادم يتحمل وحده الموافقة على التعديلات الدستورية وتعديل الدستور، وهنا أسال البرلمان لعاب أحزاب التيار الإسلامي والمعارض للمشاركة وتجهيز مُرشحين بدلاً من إثارة العنف.
- خطابات الرئيس "بوتفليقة" المؤثرة التي انطلقت أثناء التظاهرات والتي خاطب بها الجزائريين دون المُسييسين، ومُتحدثاً عن مناسبات مفصلية في تاريخ الجزائر الحديثة، مثل عيد تأميم المحروقات وذكرى تأسيس اتحاد العمال وذكرى مجازر ٨ مايو ١٩٤٥.
- اعلان الرئيس في خُطبة عن موقفه الحزبي بأنه بعيداً عن دعم أي أحزاب في الشارع، في الوقت الذي لم يتنكر لماضيه الحزبي.
- نجاح الإنتخابات التشريعية حيث دفع النظام بكل قوة على أن تتم في أجواء هادئة وأن تكون نسبة المشاركة مُقنعة للمواطنين، وقد نجح النظام في هذا التحدي الأول أثناء اشتعال الثورات العربية في دولها، وذلك بشهادة أكثر من ٥٠٠ مراقب دولي والتي أقرت بأن الإنتخابات أجريت في هدوء مع غياب أي مظاهر للعنف والصدمات.

## ٢. أسباب مُرتبطة بحالة المواطن الجزائري، ومتابعته لما كان يجري في تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن، وهي:

- تذكر المواطن الجزائري للعشيرية السوداء وما صاحبها من مآسي ودمار خلال تلك الفترة، بالتالي تخوف من تكرار التجربة وابتعد عن المشاركة في التظاهرات، ورفض التصويت لصالح الأحزاب الإسلامية.
- حالة اللامبالاة التي سيطرت على المواطن الجزائري ورفضه لمشاركة الأحزاب الإسلامية والمعارضة في تفعيل تظاهرات ضد النظام، وذلك بسبب حرصه الشديد لمتابعة ما كان يجري في تونس ومصر، وباقي دول الربيع العربي.
- تخوف الشعب الجزائري من عواقب الثورة ضد النظام، خاصة مع مشاهدته لتماسك النظام السوري ضد ثورة شعبه، إضافة إلى سقوط "سركوزي"، ونجاح "بوتين"، مع انكشاف حقيقة الأمريكان ضد الأنظمة المُستقرة.
- تشتت تحركات الأحزاب المعارضة بين المشاركة في الإنتخابات والإستعداد لها وبين الدفع بالصلاحيات السياسية إلى أبعد مدى والضغط على السلطة، وبالتالي تشتت المواطن في اتخاذ موقف واحد من السلطة.
- ادراك المواطن حقيقة بعض الأحزاب الإسلامية التي كانت تعمل في حُسن النظام الحالي، والتي أطلقت المبادرات والتظاهرات للعمل ضد النظام في نفس الوقت، بالتالي فقدت وهذه الأحزاب ودعواتها مصداقيتها أمام المواطن الجزائري.

- أسباب متعلقة بالوضع الداخلي للحركة الإسلامية في الجزائر وفشلها في أول انتخابات برلمانية انطلقت في توقيت ربيع الثورات العربية، وبالتالي لم تستطع تحريك الشعب ضد النظام، ولم تنجح في اقتناص الفرصة مثل نظيراتها في دول الربيع العربي لعدة أسباب منها:

١. أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي هي المنافس الأقوى لحزب جبهة التحرير الوطنية قد تم إختراقها من قبل الأجهزة الأمنية، وبالتالي تم إبعادها عن الساحة السياسية.

٢. الأحزاب الإسلامية في الجزائر والتي شكلت قائمة الجزائر الخضراء قد تشكلت من أحزاب إسلامية متصارعة ومختلفة فيما بينها، فضلاً عن أنها كانت مشاركة في الحكم الجزائري، وممثلة بوزراء لأكثر من ١٥ سنة في الحكومات الجزائرية المتعاقبة، وبالتالي فهي ليست أحزاباً راديكالية معارضة حُرمت العمل السياسي، وهو فرق واضح يُذكر مقارنة بين الأحزاب الدينية في الجزائر والإخوان المسلمين في كل من تونس ومصر.

٣. أن جبهة "التحرير" الوطنية عملت على تجديد نفسها من الداخل وبالتالي فلم تُعد ذات الحزب نفسه الذي خاض الانتخابات في تسعينيات القرن الماضي، وتبعاً لذلك فإن القيادات التاريخية لجبهة "التحرير" لم تُعد موجودة وشارك فيها القيادات الشابة بالإضافة إلى انسحاب الحرس القديم مُسلماً مواقع القرار للشباب على عكس ما حصل في دول المنطقة.

٤. المؤسسة العسكرية وهي العمود الفقري للدولة الجزائرية انتهجت السياسة نفسها فجددت نفسها وأصبح الجيش الجزائري اليوم وهو الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطنية، يقوده الجيل الثالث من الضباط.

٥. الإسلام السياسي في الجزائر إستنفذ نفسه بعد أحداث التسعينات لأنه لجأ إلى الإرهاب والقتل والذبح والتكفير وإلى ما يسمى بالعنف الاجتماعي أو الإرهاب الاجتماعي، وبالتالي فإن المأساة الجزائرية ما زالت حاضرة في الأذهان بعدما أدت إلى خسائر بشرية تقدر بـ ٢٠٠ ألف قتيل وأخرى مادية تصل إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار، إلى جانب إنحسار دور الجزائر على الصعيد الدولي والسياسي والاقتصادي، مما أدى إلى أن ينأى الشعب الجزائري بنفسه عن الأحزاب الدينية المتشددة.

وعلى الرغم من التوجه الإسلامي في الانتخابات التي جرت في كل من تونس و مصر، والمغرب، تبقى الحالة الجزائرية مُختلفة؛ فعدم مبالاة المواطن الجزائري بالحياة السياسية والذي ما زالت لديه عقدة انتخابات عام ١٩٩١ وتبعاتها، بالإضافة إلى الركود السياسي الذي إستمر لعقدين دون حراك فعال، فإما وجوه قديمة



إعتادها الناخب الجزائري أو وجوه جديدة تفتقر إلى الخبرة والتجربة السياسية جعل من الجزائر استثناء من دول الربيع العربي أو قد يؤجل عملية التغيير حتي الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٢.

### ثالثاً: الانتخابات التشريعية الأخيرة والصراع الحزبي:

في ظل انشغال الشارع الجزائري بالاحتجاجات الثورية التي سادت البلاد مُطالبة بتحسين وتغيير الظروف المعيشية والإقتصادية، جاءت الانتخابات التشريعية تزامناً مع الانشغال بالمشكلات الإجتماعية وإرتفاع أسعار المواد الإستهلاكية والغذائية.

واستمدت هذه الانتخابات أهميتها من عدة اعتبارات: أولها، أن النُخبة الحاكمة للجزائر طوال فترة الاحتجاجات نجحت في استيعابها وتغيير السيناريو الذي حدث في تونس ومصر، وليبيا، ومنه فعلى المستوى النظري تبدو الانتخابات كبديلاً تعويضياً عن الثورة، ثانيها، أن هذه الانتخابات تزامنت مع صعود النُخب الإسلامية في تونس، والمغرب، ومصر، وحتى ليبيا من مُنطلق أن المجلس الذي كان يُدير شؤون البلاد أغلب عناصره ذات توجهات إسلامية، بمعنى أن الانتخابات التشريعية الجزائرية أجريت في ظرف المغاربية في صورة يغلب عليه ما يُمكن أن يُسميه ربيع الإسلام السياسي مغاربية وعربية.

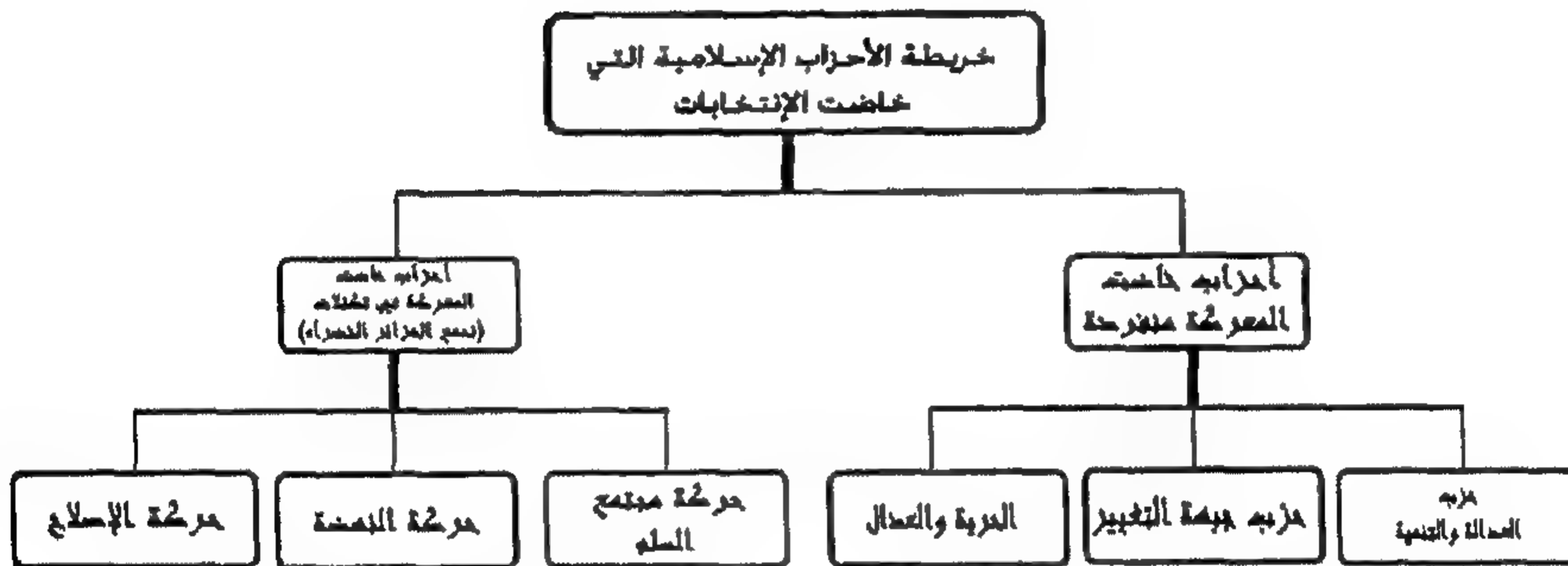
ولدراسة تأثير الانتخابات التشريعية الأخيرة ولمعرفة مدى تأثيرها على مستقبل الحركة الإسلامية، نتناول شرح وتحليل التكتلات والتحالفات الحزبية التي أجرتها الأحزاب الإسلامية لمواجهة الحزبان الحاكمان للبلاد، وتأثير هذه التحالفات على النتائج التي حققتها الحركة الإسلامية، والتي أثرت في مستقبلها السياسي بالسلب دون دول المنطقة.

### التكتلات والتحالفات الحزبية:

بدأت الانتخابات التشريعية الجزائرية في ظل موجات إحتجاجية ثورية قادتها الشعوب العربية للسعى إلى تحقيق قدر من التغيير، وخاض الانتخابات صف مُمزق بين ستة فرق محسوبة على التيار الإسلامي وغالبها ينحدر من مدرسة الإخوان المسلمين، وتُعد بعض هذه التشكيلات الإسلامية التي خاضت الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر ذات تاريخ عريق والبعض الآخر يُعد من الأحزاب الناشئة التي سمحت بها الحكومة بعد تعديلات الرئيس "بوتفليقة" الدستورية في إبريل من عام ٢٠١١، ومن أقدمها "حركة مجتمع السلم" (حمس) التي يتزعمها "أبو جرة سلطاني"، والتي تُمثل التيار الإخواني الرئيسي. وهي الحركة التي خرج منها حزب جبهة "التغيير" الذي يتزعمه "عبد المجيد مناصرة"، بعد أن إنشق هو وعدد من

مؤيديه عن "حمس" بعد صراع طويل شق صف الإخوان بسبب مشاركة "حمس" في تحالف رئاسي قبل ثماني سنوات، ومن بين الحركات الإسلامية المتنافسة كذلك "حركة النهضة" التي يقودها الآن فاتح ربيعي، وهي الحركة التي خرج منها حزب "حركة الإصلاح الوطني" التي يقودها "حملاوي عكوشي". ومن حركة الإصلاح تكون تياران فكريان منفصلان هما "جبهة العدالة والتنمية" بقيادة "سعد عبدالله جاب الله" و"جبهة الجزائر الجديدة" التي أسسها "جمال عبد السلام". والحركة الأبرز بين هذه التيارات الإسلامية هي "حمس" إذ لها خبرة في المشاركة في السلطة ولها وزراء في الحكومة السابقة لتوقيت لإجراء الانتخابات، وتعتبرها بقية التيارات الإسلامية وافدة على فريق المعارضة الإسلامية، كما تتوجس المعارضة من قرار "حمس" الخروج من التحالف الرئاسي الذي جمعها لسنوات مع حزبي السلطة؛ جبهة "التحرير الوطني" والتجمع "الوطني الديمقراطي".

شكل رقم (٣)



ويعتبر من أقوى التحالفات الإسلامية المعلنة رسمياً، والتي خاضت الانتخابات بقائمة موحدة هي التحالف الثلاثي بين حركة "مجتمع السلم" وحركة "النهضة" وحركة "الإصلاح الوطني". والتزمت هذه الأحزاب المؤتلفة بالتداول السلمي للسلطة، واحترام خيار الشعب مهما يكن الطرف الفائز، والعمل مع جميع الجزائريين في حال الفوز، واحترام دستور البلاد. وقد أطلق هذا الائتلاف على نفسه اسم "الجزائر الخضراء" بدلاً من التكتل الإسلامي، تفادياً لرفض وزارة الداخلية



قوائمه الانتخابية بحجة أن قانون الأحزاب والدستور يمنع استخدام الدين لأغراض انتخابية.

ومن مبادئ هذا التكتل، والتي نادى بها في حملاته الانتخابية هي (١) أن الإسلام دين الدولة، (٢) العروبة والأمازيغية، وهما صلب الهوية الوطنية في إطار المبادئ الإسلامية، (٣) اعتبار بيان أول نوفمبر ١٩٥٤ هو الإطار المرجعي للدولة الجزائرية، (٤) تطبيق النظام الديمقراطي الجمهوري، (٥) التداول السلمي للسلطة، (٦) تحقيق الحريات الفردية والجماعية، (٧) احترام العهود والمواثيق الدولية القائمة على أساس توازن المصالح.

وُسبب الخوف من نجاح هذا التكتل في مواجهته والهجوم عليه من باقي التيارات، خصوصاً التيار العلماني، بإعتبار أن تكتل هذه الأحزاب الإسلامية في قوائم موحدة سيُصعب من تصنيف نوابها وفق انتماءاتهم الحزبية، ورفض المعارضون من الأحزاب الليبرالية أن يُطلق على هذه الأحزاب تسمية "الإسلامية"، لأن الإسلام دين الجميع، ورأوا أن هذه الأحزاب تحالفت من أجل تقاسم المناصب في البرلمان. وعلى هذا المسار نفسه من مهاجمة الأحزاب الإسلامية المتحالفة، سار حزب "التجمع الديمقراطي" وجبهة "التحرير الوطني"، بإطلاق التصريحات الهجومية ضد وصول التيارات الإسلامية إلى حكم البلاد، مُعتبرين أن تقدمهم في الانتخابات سوف يُعيد البلاد إلى أجواء مطلع التسعينيات، عندما اندلعت مواجهات مسلحة بين الجيش من جهة ومسلحي الجبهة "الإسلامية للإنقاذ" والسلطة.

لكن على الرغم من قوة تحالف "الجزائر الخضراء"، وقدرته على حسم الأكثرية من أصوات الناخبين لصالحه، إلا أن أصواتاً من الإسلاميين توجهت من تكتل القائمة الخضراء إلى أحزاب دينية أخرى، مثل حزبي "عبدالله جاب الله"، وجبهة التغيير التي يرأسها "عبدالمجيد مناصرة"، وجبهة "الجزائر الجديدة" التي يقودها "جمال بن عبد السلام".

### ملاحظات عامة على التحالفات الإسلامية:

١. يُذكر أنه في مقابل تكتل جبهة "الجزائر الخضراء"، رفضت أحزاب "جبهة العدالة والتنمية"، وجبهة "التغيير"، وجبهة "الجزائر الجديدة" اللحاق بالتكتل الإسلامي القديم "الجزائر الخضراء"، بل دخلت الجبهة "الإسلامية للإنقاذ" المنحلة على خط الداعين إلى مقاطعة الانتخابات، وشكل موقفها مادة دسمة لتشكيلات تتبنى المرجع الوطني الراديكالي هاجمت "الإنقاذيين" طوال أيام الحملة الانتخابية.

٢. ظل التحالف الإسلامي هشاً غير متماسك منذ بداية الحملة الانتخابية حتي يوم التصويت، وبالتالي كانت الفرصة أمام الأحزاب الدينية ضعيفة، وهو ما قد يُذكر بالمشهد عام ١٩٩١ عندما تفرق الإسلاميون وأصرت جبهة "الإنقاذ الإسلامية" على

الإنفراد بالمشهد الإسلامي، ورفضت الإنخراط في تحالف مع جبهات أخرى، وهو ما سهل إنقلاب الجيش على نتائج الانتخابات فيما بعد. ويُذكر أن ضعف التحالف الإسلامي وتشتته في انتخابات مايو ٢٠١٢ أفقد الإسلاميين تكرار فرصة فوزهم في آخر انتخابات تشريعية جرت في عام ٢٠٠٧ بـ ٥٩ مقعداً من بين ٣٨٩ مقعد، وكان الأمل في الفوز بتلك الانتخابات التي تنافس فيها ٤٤ حزباً بأغلبية المقاعد التي ارتفع عددها إلى ٤٦٢ مقعد بفعل تزايد عدد السكان خلال الخمس سنوات الماضية.

٣. واستكمالاً للتحالفات الإسلامية، والتي حدثت في الوقت الضائع، فقبيل الانتخابات بأيام قليلة والتي لم تُسفر عن نتائج لكسب المعركة الانتخابية من التيارات الليبرالية والأحزاب المساندة للنظام، سعت الأحزاب الإسلامية المتحالفة كسب واقناع التيار السلفي بالمشاركة في الانتخابات اقتداءً بنظيره المصري (حزب النور) إلا أن جميع المحاولات انتهت بالفشل، وظل التيار السلفي رافضاً للمشاركة مُقتصرًا بعض اتباعه على التصويت غير مُحدد الإتجاه.

٤. تأثرت التحالفات الإسلامية في عدم قدرة قياداتها على جذب أصوات الإسلاميين، وأصوات الكتلة الصامتة، بدعوات بعض شيوخ الحركة الإسلامية المتضاربة بشأن الانتخابات ودعواتهم بالإعتراض عليها ومقاطعتها، فكان الداعية الإسلامي الجزائري المقيم في ألمانيا رابح كبير والمنتمي لحزب جبهة الإنقاذ المحظورة حتى الآن قد دعا إلى مقاطعة الانتخابات قائلاً "إن السلطات الجزائرية لا تملك نية حقيقة في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة"، وتتفق هذه التصريحات مع دعوة قيادي "الجبهة" "عباس مدني" المقيم في قطر إلى "العزوف الانتخابي"، في حين نادى البعض الآخر بضرورة أداء التصويت الانتخابي كما ذكر الشيخ "شمس الدين بوروبي" الذي اعتبر أن المشاركة في الانتخابات "واجب ديني".

### الإقتراع ونتائج التصويت:

بدأت الانتخابات التشريعية في ١٠ مايو ٢٠١٢، حيث توجه الجزائريون إلى صناديق الإقتراع لإختيار ٤٦٢ عضو في المجلس الشعبي الوطني، وتعد هي خامس انتخابات برلمانية تعددية أكثر ما يميزها عن سابقتها الإلحاح على ضرورة تصويت الجزائريون تماشياً مع ما تشهده تجارب المنطقة العربية. وشارك في الإقتراع أقدم حزب معارض هو جبهة "القوى الإشتراكية" بعد أن قاطع البرلمان منذ ١٥ سنة، لكن الحزب العلماني المعارض "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" غاب عن هذه الانتخابات، فيما إنخرط في المنافسة "حزب العمال" الذي تقوده "لويزة حنون" وهي أول امرأة تُشارك في إنتخابات الرئاسة ببلد عربي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩.



من ناحية أخرى فإن قيادات ومُناضلي وأنصار الجبهة "الإسلامية للإنقاذ" المحظورة قد تم إقصاؤهم من الترشح ومن تأسيس حزب لأن السلطة حملتهم مسؤولية الأزمة الأمنية بواسطة قانون المصالحة الذي صدر في ٢٠٠٦ وبموجب التدابير التي أدخلتها على قانون الأحزاب. وجاءت اللائحة الانتخابية لتضم ٢١.٦ مليون ناخب يتنافس على الفوز بأصواتهم حوالي ٢٥ ألف مترشح ممثلين من ٤٤ حزباً سياسياً، و١٨٦ لائحة ترشيح مستقلة ويوجد من بينهم ٧٧٠٠ امرأة نتيجة للقانون الذي شجع على المشاركة السياسية للمرأة، ويُخصص لها نسبة ٣٠٪ من تشكيلة البرلمان.

### نسبة المشاركة والنتائج العامة للانتخابات :

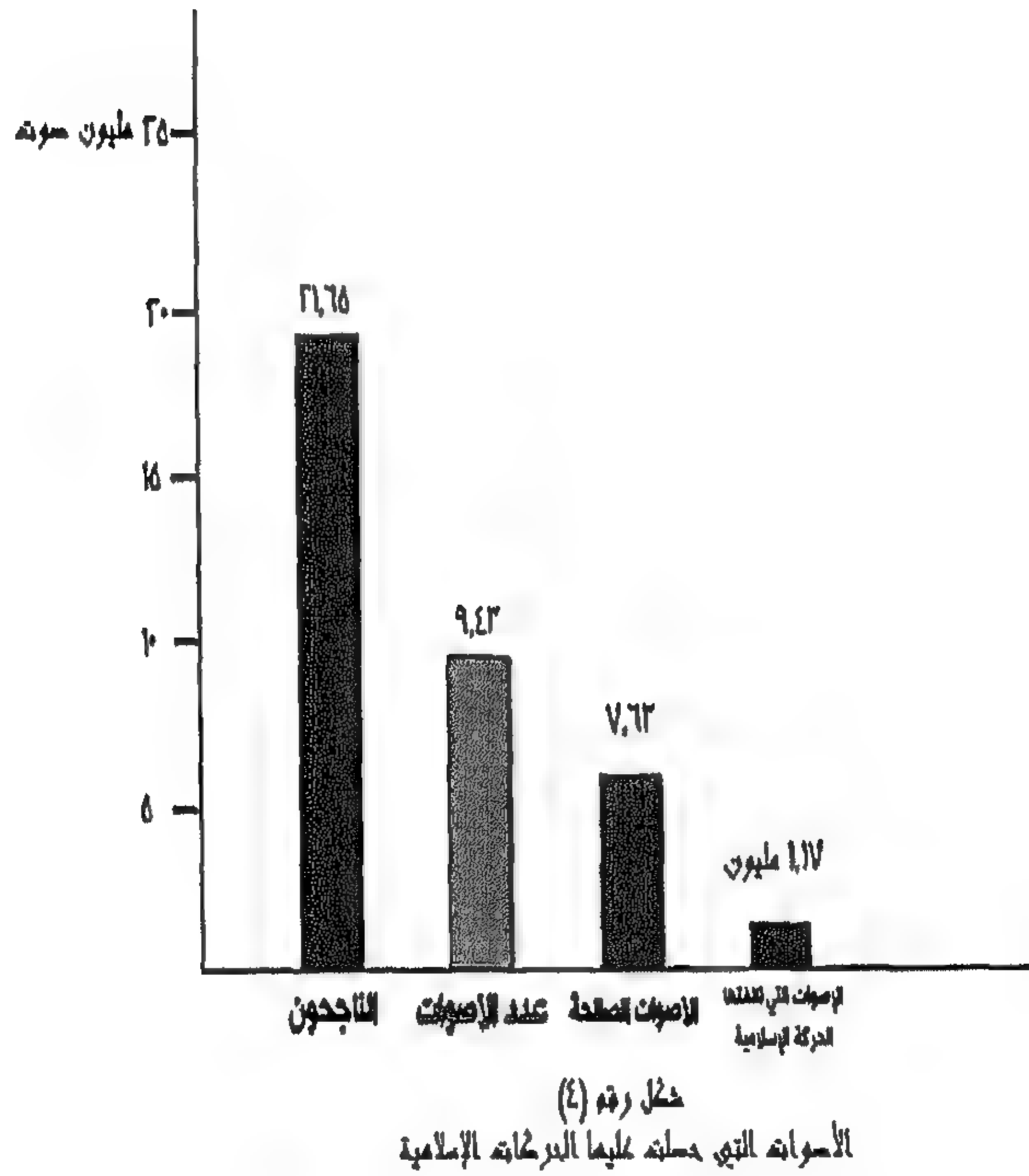
بلغت نسبة المشاركة ٤٣ في المئة، وترك في نفس الوقت ١.٧ مليون ناخب أوراق اقتراعهم فارغة، وهذا يعني أن نسبة التصويت الفعلية بلغت ٣٥ في المائة، وهذا يعكس تدني نسبة المشاركة، وكذلك عدم الثقة من جانب قطاعات واسعة من السكان، ولاسيما الشباب، بالعملية السياسية برمتها في الجزائر.

أما عن النتائج الفعلية، فتم رصدها على النحو التالي، ولأن النظام الانتخابي في الجزائر يفرض حد أدنى نسبة ٥ في المئة في كل دائرة انتخابية للتأهل للحصول على مقاعد، وبناء عليه، حصل حزب جبهة "التحرير الوطني" الحاكم في البلاد على ٤٨ في المئة من المقاعد، ونسبة ١٧ في المئة فقط من الأصوات، وهذا يُعادل ١.٣٢ مليون ناخب، مع الأخذ في الاعتبار أن ٦ في المئة فقط من الناخبين الذين لهم حق التصويت في الجزائر اختاروا جبهة "التحرير الوطني"، بالتالي يكون حزبي السلطة في الجزائر جبهة "التحرير الوطني" (حزب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة) فاز بالمرتبة الأولى بحصوله على ٢٢٠ مقعد من أصل ٤٦٢ وبزيادة تُعادل ٨٤ مقعداً عن آخر انتخابات برلمانية، وحزب "التجمع الوطني الديمقراطي" (ليبرالي) الذي يقوده رئيس الوزراء الحالي "أحمد أويحيى" قد فاز بالمرتبة الثانية بحصوله على ٦٨ مقعد، منهم ٣٢ امرأة، في حين حصل الإسلاميون تحالف "الجزائر الخضراء" والذي يضم ثلاثة أحزاب هي حركة مجتمع السلم "حمس" (٥١ نائباً)، وحركة "النهضة" وحركة "الإصلاح الوطني" بالمرتبة الثالثة بحصولهم على ٤٨ مقعد، منهم ١٥ امرأة.

وجاءت النتيجة لباقي الأحزاب كالتالي: حاز حزب جبهة "العدالة والتنمية" الإسلامي على ٧ مقاعد، وحزب "جبهة التغيير" الإسلامي هو الآخر على ٤ مقاعد فقط. وجبهة "القوى الاشتراكية" وهي أقدم حزب معارض حصلت على ٢١ مقعداً، فيما حصل حزب العمال اليساري على ٢٠ مقعد بـ ١٠ نساء، وتوزعت بقية المقاعد على أحزاب صغيرة وأخرى حديثة النشأة؛ الحركة الشعبية ٦ مقاعد، الفجر ٥ مقاعد، التضامن والتنمية ٤ مقاعد، ونالت أحزاب صغيرة أخرى أقل من ٣ مقاعد لكل منها، فيما نال المستقلون ١٩ مقعداً.

وجاءت نسبة المشاركة ٤٢ % أي ما يُعادل حوالى ١٠ ملايين ناخب، حيث أن الذين رفضوا التصويت ٥٧ %، وتُعد هذه النسبة هي الأفضل من نتائج دورات إنتخابية سابقة مُشيرة إلى العزوف عن الأحزاب الإسلامية، وهو في حد ذاته مؤشر على أن هناك تغييرات بدأت تطرأ على التوجُّهات السياسية للمواطن الجزائري.

وكانت من أهم تلك النتائج فوز المرأة الجزائرية بنسبة كبيرة نوعاً ما بفضل نظام الحصص الجديدة "الكوتة"، والتي شهدت فوز ١٤٥ من أصل ٧٧٠٠ امرأة ترشحت لتلك الإنتخابات، وهو ما يُعادل ٣١ في المئة من المجموع الكلي للمرشحات، ونسبة تفوق كثيراً نسبة النساء المُمثلات الجمعية التأسيسية في تونس.



### ملاحظات عامة على عملية التصويت والنتائج:

١. النتيجة مخيبة للآمال بالنسبة للتيار الإسلامي، وقد تكون هذه النتيجة عائدة إلى عدم تمكن الأحزاب الإسلامية من مُلامسة احتياجات المواطنين في



برامجهم الانتخابية هذا إلى جانب إنتشار دعوات المقاطعة للانتخابات في عدة أوساط إسلامية، ويبدو أن ضعف مستوى التصويت للإسلاميين يعود إلى أسباب ذات صلة بالداخل الجزائري وخارجه؛ بالنسبة إلى الأسباب الداخلية يُمكن تحديدها في سببين الأول: عدم مشاركة جبهة "الإنقاذ" في الانتخابات لكونها محظور عليها العمل السياسي، حيث إكتفت بتوجيه الدعوة إلى المقاطعة، والثاني: الأحزاب الإسلامية الأخرى التي طغت عليها صفة التشتت، ويُمكن إستنتاج أن الجزائريين وثقوا في وعود الدولة بالإصلاح والدليل على ذلك عدد المقاعد التي فاز بها حزب جبهة "التحرير الوطني" حزب الرئيس "بوتفليقة".

٢. أن أداء الأحزاب الإسلامية في الجزائر ضعيف نسبياً، خصوصاً بالمقارنة مع الأداء القوي في دول عربية أخرى في الانتخابات الأخيرة "مصر، تونس، المغرب"، حيث كان الإسلاميون في الجزائر جزاءً من الأغلبية الرئاسية الحاكمة للبلاد، وكانوا يتولون مناصب وزارية تمثلت في أربعة حقائب في الحكومة التي كانت قبل الانتخابات، من هنا اعتُبر الناخبون الجزائريون أن وجود الإسلاميون في الانتخابات ومُنافستهم لحزبي السلطة هو مجرد تلاعب بهم، بالإضافة إلى أن الجبهة "الإسلامية للإنقاذ" التي كانت تتجه للفوز في انتخابات عام ١٩٩٢ التشريعية، تم حظرها منذ ذلك الحين، ودعا قادتها إلى مقاطعة تلك الانتخابات الأخيرة، بالتالي فإن نتائج الانتخابات هذه تُعتبر بمثابة رسالة قوية للإسلاميين المعتدلين، تتضمن أن تعاونهم مع الحكومة أضرهم كثيراً، وأنه من الأفضل أن يعودوا للمُعارضة الصريحة، حيث شاركت حركة "مجتمع السلم" الجزائرية في الحكومة لمدة ١٧ عاماً، وكانت جزاءً من تحالف دعم الرئيس "بوتفليقة".

٣. تحليل نتائج الانتخابات هذه يعني أن الانتخابات التشريعية تكون بمثابة الخطوة الأولى في اخراج الحياة السياسية الجزائرية من حالة الجمود التي تعيشها الجزائر منذ فترة طويلة، حيث شارك في الانتخابات هذه أكثر من ٢١ حزباً جديداً تأسست بعد تعديلات "بوتفليقة" الأخيرة، وأيضاً تطرح نتائج الانتخابات عدة تساؤلات عن مدى قابلية وعود الإصلاح السياسي والاقتصادي من التحقق على أرض الواقع في المستقبل القريب، والخشية، في حال الفشل من رد فعل الملايين من الشباب الجزائريين الذين يشعرون بالإستياء بالفعل بسبب ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الإسكان الحادة .

٤. أن ثمة أسباب داخلية وخارجية تُبرر انخفاض الإقبال على مكاتب التصويت أولها، أن قطاعاً من المواطنين يعتقدون أن التصويت أو عدمه لا يُفيد في شيء بذريعة أن النتائج مُحددة سلفاً، والسبب الثاني، أن كثيراً من المواطنين يرون أن المرشحين لا يرقون إلى تطلعاتهم ومتطلبات الاحتجاجات الثورية التي شهدتها الشارع الجزائري والتغييرات التي تشهدها المنطقة العربية بوجه عام. أما الأسباب الخارجية فتتمثل في ظاهرة عدم استقرار الأوضاع في دول الجوار المغاربي حيث إن البديل الإسلامي لم يُسجل النجاح المطلوب في

إثبات قدرته وجدارته في إشباع التوقعات الشعبية التي هي بالأساس إقتصادية، ومن ثم فإن فشل الإسلاميين في الحصول على أغلبية المقاعد البرلمانية يُشكل للإسلام السياسي المغربي ضربة مؤجلة نسبياً، إذ أحبطت مفاجأة الجزائر قيام حزام سياسي إسلامي مغربي، في الوقت الذي ظن فيه السواد الأعظم أن الجزائر معقل الأحزاب الإسلامية وأن ربيع صعود نجم الأحزاب الإسلامية لن يشع كما يجب إلا بإنضمام الجزائر إلى هذا الربيع.

##### ٥. ترجع أسباب إخفاق التيار الإسلامي في حصوله على أقلية إلى :

- عدم تمكن الأحزاب الإسلامية من مُلامسة احتياجات المواطنين في برامجهم الانتخابية، إلى جانب انتشار دعوات المقاطعة للانتخابات في عدة أوساط إسلامية.
- الخلافات والانشقاقات داخل التيار الإسلامي في الجزائر، وهو ما أدى حتماً إلى تقليل حصة الإسلاميين، بالإضافة إلى عدم خوض التيار السلفي الجزائري الانتخابات بشكل قوي، بل قد اكتفى تيار ضيق داخله بالتصويت فقط.
- ضعف الحملات الانتخابية للأحزاب الإسلامية، بالإضافة إلى اعتقاد فئة من الناخبين بأن الانتخابات هي مسابقة توظيف لشغل مناصب برلمانية، أو للهاربين من العدالة الباحثين عن الحصانة. هناك أيضاً قناعة رسختها المعارضة بأن اللعبة حُسمت مُسبقاً، أو أن التزوير سيكون لا محالة.

##### الحركة الإسلامية في الانتخابات التشريعية الجزائرية ٢٠١٣



شكل رقم (٤)

المصدر: حسابات الباحث استناداً إلى بياناته المأخوذة من المجلس الدستوري الجزائري



## مستقبل الحركة و مؤثرات الفشل الانتخابي الاخير:

انطلاقاً من نتائج انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٢، والتي أظهرت نتائجها فوزاً كبيراً للحزب الحاكم مقابل انتكاسة للأحزاب الإسلامية وذلك خلافاً لما شهدته دول الربيع العربي من فوز كاسح للإسلاميين في الانتخابات التي أجريت بعد الثورات تأكد لنا أن أحجام الأحزاب الإسلامية في الشارع الجزائري ستبقى على حالها، إن لم تُصيبيها انشقاقات وانقسامات داخلية تضعف من تواجدها ومُقاومتها للحزبين الحاكمين حالياً جبهة "التحرير" و"التجمع الوطني الديمقراطي" اللذان سيتمكنان بفضل فشل الحركة الإسلامية في هذه الانتخابات، وعدم حصولهما على أغلبية من تمرير كافة القوانين التي تُحجم مستقبل الأحزاب الإسلامية المنافسة، والتي منها تعديل الدستور الذي وعد به الرئيس "بوتفليقة" في خطاب ١٥ إبريل قبيل الانتخابات عندما أعلن إصلاحاته السياسية، ونتيجة لحالة النكسة الانتخابية وعدم الاستقرار التي تمرُّ بها الأحزاب الإسلامية التي خاضت الانتخابات، خاصة وأنها كانت تؤكد أن فوزها مضمون، وأنه لا شيء سوى التزوير يُمكن أن يفصلها عن النجاح الذي حققته الحركة في دول مجاورة مثل مصر وتونس والمغرب، فإن مستقبل الأحزاب الإسلامية في الجزائر سيكون مضطرباً بين محاولات العمل مع السلطة مثلما كانت تعمل على مدي سنوات طوال وبين الرغبة في الإبتعاد والعمل مُستقلاً في الحكومة الجديدة بشرط الحصول على أكبر عدد من المقاعد الوزارية، مستخدمة الضغط الإعلامي على الرئيس والتهديد بمخاطر نتائج الانتخابات على البلاد، وذلك حسب تصريحات زعيم حركة "مجتمع السلم" "أبو جرة سلطاني" لوسائل الإعلام الجزائرية، والتي حذر فيها من أن (النتائج لا تضمن الاستقرار ولا تُساعد على بناء ديمقراطية تشاركية) وهذا بالإضافة إلى تهديد "عبد الله جاب الله" بالجوء إلى الخيار التونسي، ومما سبق يُمكن تحديد ملامح مستقبل الحركة كالتالي:

١. استمرار الوضع القائم للحركة الإسلامية الجزائرية كما هو، وذلك بسبب أن النظام استطاع من خلال انتخابات مايو ٢٠١٢ البرلمانية إعادة إنتاج نفسه وتكريس سيطرته على الوضع في البلاد، بالإضافة إلى أن المواطن الجزائري سيظل مُتحمساً للإستقرار دون التغيير الثوري، وهذا ما أكدته نتيجة الانتخابات الأخيرة، وهي أن الجزائريون صوتوا لمن يعرفونهم وبلغت نسبة المشاركة ٤٢.٣ في المائة، في حين أن ٥٨ في المائة من الشعب الجزائري امتنع عن التصويت، أي أن أكثر من نصف الشعب الجزائري لم ينظر لهذه الانتخابات بجدية، بالتالي لم ولن يثق المواطن في الانتخابات وفي الأحزاب التي تخوضها، وهذا يعني أن غالبية الشعب فضل الإستقرار وابتعد عن التغيير الثوري، الأمر الذي يعني أن الأحزاب الإسلامية بعد فشلها في الانتخابات البرلمانية لم تستطع أن تكسب المزيد من الشعب سواء من حيث تصديقها أو التحرك خلفها.

٢. سيقترن دور الأحزاب الإسلامية في الشارع فقط على مزيد من الإحتجاجات والتهديدات، ومزيد من الضغوط على السلطة لتحقيق مصالحها وإثبات وجودها في الشارع الجزائري مع استمرار المطالبة بحكومة توافقية أو حل البرلمان، حيث طالب "أبوجرة سلطاني" رئيس حركة "مجتمع السلم" من خلال وسائل الإعلام قائلاً "أنه إذا تعذر حل البرلمان فإنني أقترح عرض الدستور على الاستفتاء الشعبي العام قبل تنظيم انتخابات تشريعية جديدة" ودعا أيضاً إلى "تشكيل حكومة توافق وطني واسعة القاعدة وتشكيل هيئة وطنية محايدة لمراقبة الانتخابات" هذه المطالب ذات السقف العالي من تيار خرج منكسراً من انتخابات برلمانية لم يحقق فيها أغلبية، ورفضاً للمشاركة في حكومتها تؤكد أن هذا التيار يتحرك دون حسابات سياسية منطقية.

٣. تشتت وانشقاقات مستقبلية سواء في علاقة الأحزاب الإسلامية ببعضها أو في علاقاتها مع الكتلة المعارضة في الجزائر، وهذا يرجع إلى أن الأحزاب المعارضة تحركت بعد الانتخابات في أربعة اتجاهات، وكأنها تخوض معركة فيما بينها، وأيضاً خلافات داخلية في صفوف كل حزب على حدة، ففي حركة "مجتمع السلم" أكبر الأحزاب الإسلامية لتيار الإخوان المسلمين بدأت الانشقاقات مبكرة من بعض قياداتها بمجرد أن أعلنت الحركة عن عدم مشاركتها في الحكومة الجديدة، فقد صرح "نعمان لعور" مسئول التنظيم ورئيس الكتلة البرلمانية في الحركة في تصريحات لوسائل الإعلام في نهاية مايو ٢٠١٢ أن قيادة الحزب تلقت استقالتين رسميتين من الوزير في الحكومة والنائب "عمار غول" وعضو مكتبها الوطني "أحمد لطيفي" إضافة إلى استقالة مسئول الشؤون الاقتصادية في الحركة "محمد جمعة" وذلك لتأسيس الثلاثة لحزب سياسي جديد يكون أداة للبناء الوطني .

٤. فقدان التصعيد الإسلامي ضد السلطة في الجزائر لخطوة واضحة مؤثرة قد تُغير في مجريات الأمور في المستقبل القريب، بل ستتكتفي خلال المرحلة المقبلة بإطلاق تصريحات ساخنة ضد السلطة تُنذر بالخطر فقط ستكون على شاكلة تصريحات "عبد المجيد مناصرة" زعيم جبهة التغيير للإعلام الجزائري "بأن السلطة ضيقت فرصاً للسلم"، وكذلك تهديدات "أبوجرة سلطاني" زعيم تكتل الجزائر الخضراء والذي دعا مناضليه إلى "البقاء على استعداد للربيع العربي المؤجل"، وكان قبلها هدد "سلطاني" بإسقاط كل حكومة لا تكون على رأسها حمس.

٥. عودة التقارب والعمل مع السلطة "حمس" سواء بإرضائها أو بالضغط عليها، حيث وجود حركة "حمس" بالتشكيلة الحكومية ضرورة سياسية للرئيس "بوتفليقة"، لأنها تُعطي التشكيلة تنوعاً تحتاجه التعددية، وأيضاً لإمتصاص



التيارات ذات المرجعية الإسلامية الأخرى من جهة، خاصة جبهة "الإنقاذ الإسلامية"، وخلق تناقض إن لم يكن تناحراً فيما بينهما.

٦. محاولة الحركة بالدفع بمرشح رئاسي في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٠١٤، والمحمّل أن تلحق بهزيمة شبيهة بهزيمة الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٢، وذلك بسبب تخوف الشعب الجزائري من تكرار أحداث العشرية الحمراء. من هنا يبقى مستقبل الحركة الإسلامية في الجزائر وأحزابها السياسية ضعيفة لا تلقى الرضى الشعبي، تقترب أحياناً من السلطة وأحياناً أخرى تبتعد عنها متشوقة بتفعيل موجة دول الربيع العربي داخل الجزائر، ولكن لم ولن تفعلها نظراً لقوة النظام ومحاولاته بالدفع لموجة من عملية التحول الديمقراطي والتي بدأها في مايو ٢٠١٢ ويستكملها الرئيس "بوتفليقة" من خلال مجلس النواب الجديد الذي سيُعدل الدستور، بالإضافة إلى قدرة النظام على مواجهة الإضطرابات الاقتصادية التي يتعرض لها الشعب وتجعله يثور ضده من خلال زيادة الإنفاق الاجتماعي مُستفيدة من موارد البترول النفطية.

## الخاتمة

تُشير النتائج العامة للانتخابات التشريعية المُنتهية في مايو ٢٠١٢ إلى أن الأحزاب ذات التوجُّه الإسلامي فقدت مصداقيتها عند المواطن الجزائري، وخاصة حركة "حمس" المحرك الرئيسي لتحالف "الجزائر الخضراء"، والتي أُعتبر الناخب الجزائري أن أغلبها - الأحزاب الدينية - جزء من المنظومة السياسية الرسمية الحاكمة للبلاد التي هدفها الرئيسي هو الحصول على جزء من الربح المالي.

المؤكد أيضاً أنه مع ضعف التيارات الدينية السياسية وقوة النظام الجزائري الحاكم الذي تُسيطر عليه المؤسسة العسكرية، خاصة المخابرات العسكرية والتي تتحكم في مفاتيح السلطة، وفي المجالات السياسية والاقتصادية للبلاد، بالإضافة إلى ريعية النظام الجزائري الذي يعتمد على الربيع النفطية من أجل كسب الولاء السياسي، وشراء السلم الاجتماعي سيبقى وضع الأحزاب الإسلامية الحركية والشعبوي في الشارع ضعيف وعلى ما هو عليه أثناء ثورات الربيع العربي، بل قد يزداد ضعفاً خلال الفترة المقبلة، وذلك نظراً لإبتعاد الحركات الاحتجاجية عنها، والتي سيحرص النظام الحاكم على تحقيق مطالبها الاجتماعية والاقتصادية أول بأول لعزلها عن تلك الحركات الدينية التي قد تسعى لإثارة القلاقل بعد رفضها نتائج الانتخابات، خاصة وأنها تسعى لبناء أرضية سليمة للانتخابات الرئاسية القادمة في ٢٠١٢ عندما تنتهي الفترة الثالثة من رئاسة "بوتفليقة" والتي من المُحتمل أن تكون الأخيرة، بالتالي يبدو أن التيارات الإسلامية السياسية في الجزائر في ظل عملية الإصلاح التدريجي التي يجريها النظام وفشل تلك الأحزاب في الانتخابات التشريعية الأخيرة، ورفضها لنتائجها فإنها لن تستطيع أن تُمثل أي خطر على السلطة الحاكمة، وأن تُعرقل أجندتها في صياغة الدستور الجديد، وستستمر أيضاً تلك الأحزاب مشتتة ومُنقسمة غير قادرة على تحريك الشارع، بالتالي غير مُرجح حدوث انفجار شعبي في الجزائر على المدى القريب تقوده الأحزاب الإسلامية.



## المراجع

١. جريدة الشرق الأوسط "حركات الإسلام السياسي في الجزائر تتخلف عن الركب" نشر في إبريل ٢٠١٢.
٢. جريدة الصباح الجزائرية "رسالة الجزائر : حسابات الأحزاب الكبرى بعد الإنتخابات" نشر في مايو ٢٠١٢.
٣. جريدة الرياض "الجزائر : تصعيد سياسي في الأفق عشية تشكيل الحكومة المرتقبة" نشر في مايو ٢٠١٢.
٤. عوني صادق : الجزائر إلى أين بعد الإنتخابات؟- جريدة الخليج، في مايو ٢٠١٢.
٥. د.البشير فلاتي : الحركات الإسلامية في الجزائر، فروق الإيديولوجيا- الموقع الإلكتروني للدكتور البشير فلاتي، نشر في مايو ٢٠٠٩.
٦. جريدة الشروق الجزائرية "هل يشارك الجزائريون في الحكومة القادمة" نشر في مايو ٢٠١٢.
٧. دافيد أوتاواي "مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر بعد فشل الإسلاميين"، عرض عماد السيد، مجلة السياسة الدولية، يونيو ٢٠١٢.
٨. الإنتخابات التشريعية في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، في مايو ٢٠١٢.
٩. أبو الفضل الإسناوي: احتمالات مفتوحة، هل تلحق الجزائر بموجة الصعود الإسلامي في الإنتخابات، مجلة السياسة الدولية في مايو ٢٠١٢.
١٠. محمد شريف: ترحيب بالإصلاحات في الجزائر وتوصيات بتقديم المزيد، سويس إنفو، نشر في مايو ٢٠١٢.
١١. الحسن عاشي: هل تتجنب الجزائر الربيع العربي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، نشر في مايو ٢٠١٢.
١٢. رشيد شريت: خارطة الإسلاميين قبيل الإنتخابات البرلمانية، نشر في موقع البيان الإلكتروني.
١٣. جريدة الشروق الجزائرية في ٢٤ يوليو ٢٠١٢.





العدد ٩٤ - السنة الثامنة  
أكتوبر ٢٠١٢

حقوق الطبع محفوظة  
( يجوز الاقتباس مع الإشارة للمصدر )  
رقم الإيداع : ١٢٤٨٦ لسنة ٢٠٠٤

جميع الآراء الواردة في الإصدار  
تعبّر عن رأي كاتبها ولا تعبّر بالضرورة  
عن رأي المركز . والمركز لا يعتبر مسئولاً قانونياً تجاهها.







Bibliotheca Alexandrina



1185705



المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة

تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣

بريد اليكترونى : [info@icfsthinktank.org](mailto:info@icfsthinktank.org)

[www.icfsthinktank.org](http://www.icfsthinktank.org)